

**من الوزير الأول
إلى
السادة الوزراء وكتاب الدولة**

الموضوع : حول تخليص البريد الإداري الداخلي.

وبعد ، في إطار إحكام إيداع المراسلات الإدارية ونقلها عبر البريد وسعيًا إلى مزيد ترشيدها ، تقرر اعتماد نظام جديد لتخليص البريد الإداري الصادر عن الوزارات والمصالح الجهوية التابعة لها والمؤسسات العمومية والجماعات العمومية المحلية وذلك بداية من غرة جانفي 1998.

يتمثل هذا النظام الجديد في جعل المصالح الإدارية تتحمل مستقبلا نفقات البريد الإداري الصادر عنها طبقا للإجراءات التالية :

- توضع المراسلات الإدارية داخل ظروف تخضع إلى المواصفات المبينة ضمن قرار وزير الإقتصاد الوطني المؤرخ في 26 جويلية 1988.

- تعتبر مراسلة إدارية كل مراسلة موضوعة في ظرف خاضع للمواصفات المذكورة أعلاه ، يحمل اسم الإدارة العمومية المعنية ويكون مختوما من الخلف بطابع نفس الإدارة. وتتكفل كل إدارة معنية بمراقبة هذا الاستعمال الذي يخصص للبريد الإداري دون سواه.

- تقوى وزارة المواصلات إعداد لصائق (Vignettes) يكون لها دور الطوابع البريدية ذات الاستعمال الإداري وتكون المراسلات قابلة للإرسال من قبل مصالح البريد إذا كانت تحمل عددا معينا من اللصائق (Vignettes) يحدد حسب أحجام هذه المراسلات كالآتي :

- * لصيقة واحدة بالنسبة للظروف ذات الأحجام الصغيرة :
(قياس 220/110 مم - 162/114 مم - 176/125 مم - 229/162 مم)
- * لصيقتان بالنسبة للظروف ذات الأحجام المتوسطة :
(قياس 250/176 مم - 324/229 مم) ،
- * ثلاث لصائق بالنسبة للظروف ذات الأحجام الكبيرة :
(قياس 353/250 مم - 458/324 مم) .

- تعفى من التخليص البريدي كل المراسلات الصادرة عن المواطنين والموجهة إلى مصالح الموفق الإداري وذلك تجسيدا لحرص سيادة رئيس الجمهورية على تيسير إجراءات اللجوء إلى هذه المصالح.

وتبعا لما تقدم بيانه ، فإن كل مراسلة إدارية لا تستجيب للمواصفات المذكورة من حيث نوعية انظرف وتثبيت اللصائق وكذلك المراسلات الإدارية الخاصة كالبريد المسجل أو المصرح بقيمته أو البريد الحامل لإشعار بالتسليم ، تتم معالجتها طبقا لمقتضيات الأمر عدد 82 لسنة 1997 المؤرخ في 20 جانفي 1997 المتعلق بضبط التعريفات البريدية والمالية المطبقة في النظام الداخلي.

وسعيا إلى حصر الحجم الحقيقي للبريد الإداري وتقدير تكلفته بما يمكن الوزارات من تحديد الإعتمادات الواجب ترسيمها ضمن مشاريع ميزانياتها لسنة 1998 ، سيتم ابتداء من غرة جويلية 1997 الشروع في العمل بهذا النظام الجديد على وجه التجربة وستضع وزارة المواصلات اللصائق المشار إليها مجانا على ذمة كافة الإدارات المعنية بكامل مكاتب البريد قصد تلبية طلباتها عند الحاجة.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع وسعيا إلى إنجاح هذه العملية ، فإن السادة الوزراء وكتاب الدولة مدعوون إلى إصدار التعليمات إلى كافة المصالح التابعة لهم لتطبيق ما ورد بهذا المنشور.

للموافق
الإمضاء: حامد الترموي